

المعوقات الأسرية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طالبات قسم الطفولة المبكرة بكلية التربية بالدوامي -جامعة شقراء

Family Obstacles to Implementing the Convention on the Rights of the Child in the Kingdom of Saudi Arabia: Perspectives of Early Childhood Department Students at the College of Education in Dawadmi - Shaqra University

د. ماجدة خليفة محمد خليفة*، (جامعة شقراء –المملكة العربية السعودية)، mkhalifa@su.edu.sa
<https://orcid.org/0009-0003-8466-5375>

2024-06-02	تاريخ القبول	2024-02-20	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات الأسرية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في السعودية أجري على مجتمع طالبات قسم الطفولة المبكرة بكلية التربية بالدوامي جامعة شقراء. طبق على العينة المساحية متعددة المراحل حيث بلغ عددهن (45) طالبة وكانت أداة جمع المعلومات هي الاستبانة. واعتمد على المنهج الوصفي وكانت النتائج أن المعوقات الاسرية لتطبيق الاتفاقية تمثلت في الظروف الاقتصادية، وعدم التوعية بالاتفاقية، انشغال الأسرة، العادات والتقاليد، ضعف الحوار الأسري، العنف والتشنش السلطوية، كثرة الانجاب، كثرة المشكلات الأسرية وبعض معايير ثقافة الأسرة في تربية الطفل. وعليه أوصت الباحثة بتوعية الأسر بحقوق الطفل، ضمان تفعيل الآليات القانونية وتنفيذها وتشجيع مشاركة الأطفال في القرارات.

الكلمات المفتاحية: الأطفال؛ اتفاقية حقوق الطفل؛ المعوقات الأسرية.

Abstract

The aim of the research was to identify the family obstacles to the implementation of the Convention on the Rights of the Child in Saudi Arabia. The study was conducted on a sample of 45 female students from the Early Childhood Department at the College of Education in Dawadmi, Shaqra University. A multi-étage stratified sampling method was used, and data was collected using a questionnaire. The descriptive method was employed, and the results indicated that the family obstacles to the implementation of the Convention included economic conditions, lack of awareness of the Convention, family preoccupations, customs and traditions, weak family dialogue, violence and authoritarian upbringing, high fertility rates, numerous family problems, and certain cultural norms in child rearing. Based on the findings, the researcher recommended raising awareness among families about children's rights, ensuring the activation and implementation of legal mechanisms, and encouraging children's participation in decision-making processes

Keywords : Children; Children's rights; Family obstacles.

مقدمة

تتميز مرحلة الطفولة عن غيرها من المراحل في انها تتشكل فيها معظم أنماط السلوك التي تسهم في تكوين شخصية الطفل المستقبلية بكل ما فيها من خبرات وثقافة وما تتضمنه من عادات وتقاليد وقيم وأنماط سلوك اجتماعي ويحتاج الطفل في مرحلة الطفولة الى رعاية خاصة ليميز الخبيث من الطيب، ولكي ينتقي ما هو نافع ومفيد مما يتفاعل معه من مثيرات، ويعد ذلك كله من حقوقه الأساسية في الرعاية ومن مقومات نموه السليم الذي يمكنه من التكيف مع بيئته وهنا يبرز دور الأسرة في اشباع حاجات الطفل والقيام بكامل حقوقه التي يجب أن يتمتع بها.

ان الوعي بحقوق الأطفال ازداد عشرات الاضعاف خلال السنوات العشر الماضية ويظهر هذا الوعي في الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل التي صدقت عليها الأمم المتحدة عام 1989 م حيث اكدت في إعلانها عن هذه الاتفاقية ان حقوق الطفل تتطلب حماية خاصة وتستدعي تحسينا مستمرا لحالة الأطفال في جميع انحاء العالم وكذلك الاهتمام بنمائهم وتعليمهم في كافة الظروف. وان هناك قلقا حول وضع الأطفال في كثير من انحاء العالم حيث لا يزالون يعيشون في ظل ظروف اجتماعية غير ملائمة، وعرضة للكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة، والاستغلال والامية، والجوع، والعوز. ولذا كان من المهم اتخاذ التدابير الوطنية والدولية العاجلة والفاعلة. فالطفل بسبب عدم نضجه البدني والعقلي يحتاج الى إجراءات وقائية ورعاية خاصة بما في ذلك توفير حماية قانونية مناسبة له قبل الولادة وبعدها وهذا ما جاء في اعلان حقوق الطفل وقد بلغت الدول الأعضاء في الاتفاقية حاليا (192) دولة. كان انضمام المملكة العربية السعودية الى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام 1995 م. ولما اشتملت عليه اتفاقية حقوق الطفل من توافق مع الشريعة الإسلامية من رعاية كاملة لحقوق الطفل فقد بدأت الدولة بتنفيذ التدابير اللازمة بنود اتفاقية حقوق الطفل، من خلال اعلان انضمام المملكة لهذه الاتفاقية عبر الصحف المحلية وعبر الإذاعة والتلفزيون، وعممت الاتفاقية على كافة الجهات الحكومية المعنية بالطفل للاستمرار في تنشيط برامجها الخاصة برعاية الأطفال ورصد المؤشرات الخاصة بما تحققة من إنجازات وقد تم اسناد مهمة متابعة الاتفاقية الى اللجنة الوطنية السعودية لرعاية الطفولة في وزارة التربية والتعليم ولما كان لأهمية الأسرة للطفل فقد جاء هذا البحث للوقوف على ضرورة اسهام الأسرة في تطبيق اتفاقية حقوق الطفل والمعوقات التي تسببها حيال ذلك.

مشكلة البحث

تحظى قضية حقوق الطفل باهتمام متزايد لدى الباحثين وأصبحت قضية ضرورية بين القضايا التربوية والاجتماعية وقد بذلت جهود عالمية وإقليمية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل على نطاق واسع، لأنها تعد من أهم المعاهدات الدولية التي تسعى لضمان حقوق الأطفال وحمايتهم في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من التزام المملكة العربية السعودية بهذه الاتفاقية، ووجود دراسات تهتم بالجانب النظري لحقوق الطفل وتأصيلها سواء تلك التي وردت في الشريعة الإسلامية، أو تلك التي وردت في المواثيق الدولية إلا أن هناك شح في الدراسات الميدانية التي تهتم بقياس مدى تطبيق ومراعاة حقوق الطفل في المجتمع، كما أن هناك معوقات أسرية قد تؤثر على تطبيق بنودها بشكل فعال،

ويسعى البحث إلى استكشاف وتحليل هذه المعوقات لفهم الأسباب والعوامل التي تعيق تحقيق حقوق الطفل في السياق الأسري السعودي، هذا لأن الأسرة هي التي تتطلع بالدور الأكبر في تحقيق معظم بنودها مع الطفل وتقوم بدور الوسيط بينه وبين الدولة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع لتحقيق البنود الأخرى. لذلك يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي "ما هي المعوقات الأسرية التي تحول دون التطبيق الكامل والفعال لاتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الآتي:

1. ارتباط البحث بمرحلة الطفولة وهي أكثر مرحلة حساسة في حياة الإنسان.
2. يعد من الأبحاث المهمة في مجال الطفولة لأنه ينظر للطفل من منظور اجتماعي.
3. يعد البحث من إسهامات الباحثين في مجال علم اجتماع الأسرة والطفولة.
4. من كونه يهتم باتفاقية حقوق الطفل المنصوص عليها دولياً، ومساعدة المسؤولين في التعرف على المعوقات الأسرية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المجتمع السعودي.
5. قد يكون البحث داعم للحراك المجتمعي والأسري نحو حماية حقوق الطفل.

أهداف البحث

1. التعرف على وعي الأسرة السعودية باتفاقية حقوق الطفل.
2. التعرف على الحقوق التي يجب أن تكفلها الأسرة للطفل.
3. الوقوف على تطبيق الأسرة السعودية لبعض بنود اتفاقية حقوق الطفل.
4. إبراز المعوقات الأسرية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية.
5. تحديد التدابير التي يجب أن تتخذها المملكة العربية السعودية مع الأسرة لحماية حقوق الطفل.
6. توعية الأسرة وزيادة الحراك والوعي المجتمعي نحو تطبيق اتفاقية حقوق الطفل.

تساؤلات البحث

1. ما مدي وعي الأسرة السعودية باتفاقية حقوق الطفل؟
2. ماهي الحقوق التي يجب أن تكفلها الأسرة للطفل في اتفاقية حقوق الطفل؟
3. ما واقع تطبيق المملكة العربية السعودية لاتفاقية حقوق الطفل؟
4. ماهي أبرز المعوقات الأسرية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية؟
5. ماهي التدابير التي يجب أن تتخذها المملكة العربية السعودية مع الأسرة لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل؟

مفاهيم البحث

اتفاقية حقوق الطفل

هي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (25/44، 1989م وبدء النفاذ 1990م) على حماية حقوق الأطفال ومناصرتها لمساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية وتوسيع الفرص المتاحة لهم لبلوغ الحد الأقصى من طاقاتهم وقدراتهم وتوضيح الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الأطفال

في أي مكان ودون تمييز وهي الحق في البقاء والتطور والنمو والحماية من التأثيرات المضرة، وسوء المعاملة والاستغلال، والمشاركة الكاملة في الأسرة، والحياة الثقافية والاجتماعية وعدم التمييز، واحترام رأي الطفل وتضافر الجهود من أجل مصلحة الطفل (عبد الرازق، والسعدي، 2019، ص 280).

المعوقات

هي العقبات التي تحول بين الانسان وبين أدائه لعمله، وهو الفاصل بين الانسان وغاياته، وبين الانسان والانسان في المجتمع الواحد وبين مجتمع وآخر (العساف، 2000، ص 23).

المعوقات الاسرية

اجرائيا يقصد بها العوامل او الظروف الأسرية التي تعيق تطبيق بنود اتفاقية حقوق الطفل
الطرق الإحصائية: تحليل البيانات باستخدام معدلات التكرار والنسب المئوية البسيطة.

أدبيات البحث

النظريات المفسرة للبحث

النظرية البنائية الوظيفية

الفكر البنائي الوظيفي يعترف ببناء الوحدات الاجتماعية كما يعرف بالوظائف التي تؤديها الأجزاء والعناصر الأولية للبناء أو المؤسسة الواحدة لبقية المؤسسات الأخرى التي يتكون منها المجتمع (الحسن، 2005، ص 49).

يمكن القول بصفة عامة إن الاتجاه البنائي الوظيفي يعتمد على عدد من القضايا الأساسية التي تشكل في جملتها الصياغة النظرية التي تقوم عليها النظرية البنائية الوظيفية والتي أجمع عليها معظم روادها مثل النظرة الكلية للمجتمع، باعتباره نسقاً يحتوي على مجموعة من الأجزاء المتكاملة، استناد العملية الاجتماعية لتعدد العوامل الاجتماعية (شتا، 1997، ص 296).

عندما تستخدم هذه النظرية كإطار لفهم موضوعات الأسرة، فإنها تواجه متطلبات عديدة نظراً لتعدد الاهتمامات والموضوعات المتاحة داخل نطاق الأسرة مثل العلاقات بين الزوج والزوجة، والزوجة والأبناء، كذلك التأثيرات المنبعثة من الأنساق الأخرى في المجتمع الكبير كالاقتصاد والسياسة والدين والمهن على الحياة الأسرية، وتأثير هذه الحياة على تلك الأنساق.

تعتبر النظرية البنائية الوظيفية الأسرة ظاهرة عالمية تسود جميع المجمعات الإنسانية، وتنظر للفرد لا من حيث كونه كائناً بشرياً؛ بل من حيث كونه مجموعة من معايير وقيم تقلها واكتسبها من أسرته عبر تنشئتها له، ولكي تبقى الأسرة دائمة الوجود عليها أن تكافح من أجل ذلك.

ونجد أن الأسرة في إطار النظرية البنائية الوظيفية ينصب التركيب فيها على الأجزاء التي يتكون منها النظام الأسري في ارتباطه مع بعضه البعض عن طريق التفاعل والتساند الوظيفي، وتهتم بتناول العمليات الداخلية في الأسرة والعلاقات التي تربط النسق الأسري والأنصاف الخارجية الأخرى بما في ذلك علاقتها مع الطفل واستقائها لحقوقه بالإضافة لكونها حلقة وصل بين الطفل والنظم الاجتماعية الأخرى.

نظرية الحاجات الإنسانية

ترى هذه النظرية أن الحقوق الإنسانية يجب أن تكون مكفولة لجميع الأشخاص بحيث يجب أن تتوفر لهم جميع المتطلبات الأساسية الوجود الغذاء والصحة والمأوى والخبرات المهنية والأمن والأمان، وترى هذه النظرية أن هذه الحقوق مسؤولية القانون (الوريكات، 2008، ص31).
بناءا لهذه النظرية تصبح الول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل ملزمة بتطبيق بنودها بكفاءة وفعالية عالية.

نظرية ما سلو للحاجات الهرمية

تعد هذه النظرية من أهم النظريات التي تقدم بها الحاجات الهرمية، ففيها قسمت حاجات الانسان إلى حاجات عليا وسفلى وتمثلت في مجملها في الحاجات الفسيولوجية وحاجات الأمان والحاجات الاجتماعية وحاجات تقدير الذات (عارف، 2020، ص316).
وبالنظر واستخدام هذه النظرية نخلص إلى ضرورة توفير الغذاء والأمن والصحة واحترام الذات وغيرها من الحقوق، وللأسرة في هذا الصدد الدور الأكبر من حيث القيام به أو مساندة النظم الاجتماعية الأخرى.

الطفل

يشير مفهوم الطفولة إلى المرحلة المبكرة من حياة الإنسان التي يعتمد فيها على الآخر من المحيطين به، وكون الطفل في هذه المرحلة مستجيب لعمليات التفاعل الاجتماعي التي تدور حوله والتي عن طريقها يعرق العادات والتقاليد والقيم والمعارف وأساليب التفكير وأنماط السلوك التي تؤثر في شخصيته واستيعابه للواجبات والالتزامات المرتبطة بتوقعات الأدوار في المستقبل (عفيفي، 1993، ص290).

خصائص النمو في مراحل الطفولة المختلفة يمر الطفل في حياته بمراحل متعددة من مراحل النمو من سن المهد وسن الحضانة ورياض الأطفال، ثم مرحلة الصفوف الأولى من المدرسة الابتدائية، حتى يصل للمرحلتين المتوسطة والثانوية فيصبح يشارك في الحياة اليومية للكبار، ويلتزم بالقيم التي يلتزمون بها ويتعلم سلوكيات الحياة. نجد أن طفل الثالثة يكثر من الأسئلة عن أسماء الأشياء التي تقع تحت بصره وسمعه في المكان الذي يوجد فيه، وهو نشاط طبيعي في هذه السن يحصلون عن طريقه على الكثير من المعلومات. وطفل الرابعة كثير الحركة، يصل الى الأشياء الموضوعة بعيدا عنه ويصر على حمل الأشياء بصرف النظر عن وزنها وطفل الخامسة كثيرا ما نجده مشغولا بلعبه او بالعالم الخاص الذي يهيئه لنفسه (زهران، 1990، ص 163).

لا ينبغي ان يتصدى الكبار للطفل بالتدخل او السخرية اذ قد يلجأ الطفل الى أساليب مثلا ينسب الى غيره ما لم يفعله حماية لنفسه (الهمشري واخرون، 1997، ص 17).

حقوق الطفل في الإسلام

إذا تتبعنا التطور التاريخي لحقوق الطفل نجد أن الدين الإسلامي ووضع منهج متكاملًا لكيفية تربية الانسان واعطائه كافة الحقوق في جميع مراحل حياته ليس فقط لمواجهة التحديات الحضارية

بل ليكون مبدعا ومؤسسا للحضارة الانسانية على مر الأزمنة (خلف، 2005، 203). ويمكن تقسم الى قسمين كالتالي:

قبل الولادة: الزواج او العلاقة الشرعية بين الاب والام والاستعداد للطفل قبل مجيئه.
بعد الولادة: تحنيك المولود، العقيقة واحسان التسمية، الختان، الارضاع، المحافظة على الفطرة السوية، الفتح على الصبي بكلمة التوحيد، التدرج في عقوبة الطفل، حق الحفاظ على حياة الطفل، حق الحضانه والنفقة والولاية والوصاية، العدل بينهم، تعليم الطفل القران والحديث، التربية الجسمية، تأديب وتربية الطفل على الاخلاق الإسلامية، حق الطفل في ابداء رأيه (عبد العظيم، 2001، ص 74-113)

حقوق الطفل في الإسلام هي حق الحياة، صحة الطفل الجسدية والنفسية، تعزيز شخصية الطفل وحفظ كرامته، العدل بين الأولاد، حق الاشباع العاطفي، حق النفقة، حق الرضاعة، التحصين بالزواج (الخشن، 2009: ص 123-207). والحماية من الأخطار، الحق بالتربية والتعليم، حق الولد بالمعاملة الحسنة، حق الطفل في النسب، حق الطفل بالسعادة (طي والظاهر، 2004، ص 144-148) إن إعطاء الطفل حقه وقبول الحق منه يغرس في نفسه شعورا إيجابيا نحو الحياة ويتعلم ان الحياة اخذ وعطاء فيرى امامه قدوة صالحة، وان تعوده العدل في قبول الحق ورضوخه له تتفتح طاقاته للتعبير عن نفسه ومطالبته بحقوقه (سويد، 2000، ص 98).

الجدير بالذكر أن الإسلام فد سبق جميع التشريعات والمواثيق الدولية في حفظ حقوق الطفل.

حقوق الطفل في أنظمة المملكة العربية السعودية

حقوق الطفل في السعودية يمكن بيانها من الآتي:

1. أن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية وأن القضاء يستمد أحكامه من الإسلام.

2. من النظام الأساسي للحكم

3. من لائحة: تنظيم هيئة حقوق الإنسان.

4. من نظام الإجراءات الجزائية

5. تأسيس مؤسسات وهيئات لرعاية الطفولة (اللوحيق، 2015، ص 37-40)

حقوق الأطفال في اعلان الأمم المتحدة: وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إعلان حقوق الطفل وتضمن عشرة مبادئ منها حق التسمية والأمن الاجتماعي والرعاية والعلاج ومسؤولية الوالدين وحق التعليم الإجباري وحق اللعب والرياضة والوقاية من الأمراض والقسوة وأعمال الفساد، ولذلك فلا بد من إخضاع الأمم المتحدة لما جاء في كتاب الله وسنة رسول الله جملة وتفصيلا، وكل ما خالف ديننا فلا بد من رفضه ورده حتى وإن سموه حقوقا (عبد العظيم، 2001، ص 73).

الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ١٩٨٩م: أعلنت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وهي قانون دولي يتناول الحقوق الأساسية الأطفال العالم في عام 1989م وهي اتفاقية متكاملة عالمية غير مشروطة ملزمة وقد صادق على الاتفاقية ما يزيد عن مائة وخمسين دولة، وعندما تصدق حكومة ما على اتفاقية حقوق الطفل فإنها تصبح طرفا في الاتفاقية وتوافق على:

1. الالتزام بالقانون الدولي لخلق الظروف الضرورية لتحويل الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية إلى واقع.

2. توضيح الاجراءات الملائمة والضرورية من أجل الوصول إلى المعايير التي تتضمنها الاتفاقية .

3. تخصيص الحد الأدنى من الموارد المتاحة لضمان تطبيق الاتفاقية .

مواد القانون الدولي لحقوق الطفل

(1) تعريف الطفل (٢) عدم التمييز في المعاملة (٣) رعاية مصالح الطفل (4) وضع الحقوق موضع التنفيذ (5) التوجيهات الأبوية وتنمية قدرات الطفل (6) الحق في الحياة والتنمية (7) الاسم والجنسية (٨) الحفاظ على الهوية (9) الانفصال عن الوالدين (١٠) الحق في الاحتفاظ بعلاقات شخصية بكلا الوالدين (١١) مكافحة نقل الأطفال إلى الخارج (١٢) رأي الطفل (١٣) حرية التعبير (14) حرية الفكر والاعتقاد (15) حرية تكوين الجمعيات (16) حماية الخصوصية (١٧) وظيفة وسائط الإعلام وحقوق الطفل في الحصول على المعلومات والمواد من شتى المصادر الوطنية والدولية (١٨) مسؤولية الوالدين (19) الحماية من إساءة المعاملة والاهمال (٢٠) حماية الطفل الذي بلا أسرة (٢١) تبني الطفل (٢٢) حماية الطفل اللاجئ (٢٣) الأطفال المعاقون (24) الصحة والخدمات الصحية (25) حق الطفل الذي تودعه السلطات المختصة في مراجعة دورية للعلاج (٢٤) الحق في الانتفاع من الضمان الاجتماعي (٢٧) مستوى المعيشة (٢٨) التعليم (٢٩) أهداف التعليم (٣٠) احترام الأقليات (٣١) حق الطفل في المشاركة في الحياة الثقافية والفنية (٣٢) تشغيل الأطفال (٣٣) تعاطي المخدرات (34) الاستغلال الجنسي (٣٥) البيع والاتجار والخطف (36) أشكال الاستغلال الأخرى (٣٧) التعذيب والحرمان من الحرية (٣٨) المنازعات المسلحة (٣٩) العلاج والتأهيل (40) حق الطفل الذي يدعي أنه انتهك قانون العقوبات أن يعامل بطريقة تتفق مع رفع درجة إحساسه بكرامته (41) ليس في هذه الاتفاقية ما يمس أي أحكام تكون أسرع افضاء إلى اعمال حقوق الطفل والتي قد ترد في: قانون دولة طرف (أي دولة عضو في هذه الاتفاقية) والقانون الدولي الساري على تلك الدولة. من (٤٢-54) التنفيذ والدخول في حيز النفاذ وتنص على :

1. التزام الدولة بأن تجعل الحقوق الواردة في هذه الاتفاقية معروفة لدى كل من الكبار والصغار .

2. تشكيل لجنة نعني بحقوق الطفل وتقوم بالنظر في التقارير التي تقدمها الدول الأطراف بعد مرور سنتين من التصديق عليها وكل خمس سنوات بعد ذلك .

3. تدخل الاتفاقية حيز النفاذ عند تصديق عضو عليها من أجل تعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقية.

مميزات اتفاقية حقوق الطفل

1. أول اتفاقية دولية تتعلق بحقوق الانسان وتعتبر وثيقة عالمية تنطبق على الأطفال في كل مكان .

2. شملت كافة الحقوق الأساسية للطفل وأصبحت قانونا.

3. حددت سن الطفل حتى سن 18 عاما والعناية بالأحداث وحماية المعوقين وبنني الطفل والطفل اللاجئ.

4. حددت حقوق الطفل المدنية والسياسية مثل معاملتهم في ظل القانون، الحقوق الاقتصادية والثقافية؟

5. ركزت على بناء شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية وتنمية احترام حقوق الإنسان .
 6. اهتمت باحترام الأقليات وحقوقهم في التمتع بثقافتهم وشعائرهم الدينية ولغاتهم.
 7. هتمت بحرية التعبير وأن يؤخذ رأي الطفل ما له الأثر المباشر على شخصية الطفل ونموه .
 8. اهتمت بالتعليم وحقوق الطفل في المشاركة في الحياة الثقافية والفنية .
 9. تماشت مع الديانات السماوية الثلاثة ومع الثقافات والحضارات المختلفة المنتشرة في العالم .
 10. ضمنت آلية سليمة لمراقبة الدول ومدى الالتزام بتنفيذها .
- يتبين مما سبق أن الاتفاقية قد ركزت على حماية الطفل من خلال ثلاثة محاور هي الحماية من التمييز، الحماية من الاستغلال، والحماية في الأزمات والمواقف الطارئة. (خلف، 2005، ص 188-197) ويتضح من تفاصيل بنود الاتفاقية أعلاه أنها قد شملت كل ما يضمن للطفل الحياة الكريمة، وتسعى الى خلق جيل معافى قادر على أن يضطلع بدوره الاجتماعي بالكيفية المطلوبة منه.

معوقات تطبيق اتفاقية حقوق الطفل

قد تشكل بعض المعوقات لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في الدول الموقعة للاتفاقية وقد يكون ناتج عن الآتي:

المعوقات الثقافية

الثقافة هي ذلك المركب الكل الذي تشمل المعرفة، والمعتقد، والفن، والأدب، والأخلاق، والقانون، والقدرات، والعادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع (السيد، 1997، ص4)

المعوقات الاجتماعية

هي مجموعة العوامل والمؤثرات من عادات وتقاليد وأفكار، سائدة في مجتمع من المجتمعات، ويتأثر بها الأشخاص (سفران، 1423، ص90)

المعوقات الأسرية

تعد معوقات تطبيق اتفاقية حقوق الطفل متمثلة في عدم إدراك الأسرة لتلك الحقوق أو تجاهلها وعدم الاهتمام بضرورة تمتع الأطفال بها. إضافة إلى الاعتداء على حقوقهم في شكل ما يصدر عن بعض الآباء بدعوى تربية أبنائهم تربية صارمة، باستخدام أساليب الضرب، والتوبيخ، والسخرية

الأسرة

الأسرة هي أقدم مؤسسة اجتماعية للتربية عرفها الإنسان، وهي المؤسسة التربوية الأصلية التي عرفها الإنسان. ونظراً للأهمية والمكانة الرفيعة التي تحتلها الأسرة في المجتمع البشري فقد كانت ولا تزال محط اهتمام الكتاب والباحثين الذين صبوا جل اهتمامهم للأسرة وقضاياها كما أن الأسرة قد ساهمت بطرق مباشرة في بناء الحضارة وإقامة العلاقات التعاونية ولها الفضل في تعلم الإنسان لأصول الاجتماع وقواعد الآداب والأخلاق كما أن لها دور في تنمية الطفل وبناء شخصيته وقد كانت ولا تزال المؤسسة الوحيدة التي تعلم وتهذب الطفل و منها يتعلم اللغة ويكتسب القيم والاتجاهات والعادات التي تبقى ملازمة له طوال حياته (الجبوري، 1998، ص42).

أهداف الأسرة: الأسرة نظام اجتماعي له أهداف سامية يسعى إلى تحقيقها من أجل الزوجين أو الوالدين والأبناء والأقارب ويتفق علماء الاجتماع وعلم النفس الأسري، وتعمل الأسرة على تنمية أفرادها من النواحي الجسمية والنفسية والاجتماعية والروحية إلى الإنجاب وتنشئة الأجيال وحفظ المجتمع ونقل ثقافته من جيل إلى جيل ،

3. إعطاء الحياة معنى أو قيمة تجعلها جديرة بأن يعيشها الإنسان. وعبادة الله وتعمير الأرض. وتدريب الأطفال على أنماط السلوك السوي وتوفير المناخ التمسك الأطفال بالمعايير السائدة في المجتمع، وتبصير الأطفال بأنماط السلوك غير المقبولة اجتماعيا والسلوك المطلوب، وتكاتف الأسرة وتتكامل في أسلوب تنشئتها مع مختلف المؤسسات الأخرى (الناشف، 2011، ص55).

أنواع الأسرة

وهي الأسرة النووية وتتكون من الأب والأم وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين الأسرة الممتدة: تتكون من الأب والأم وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد وزوجاتهم وأبنائهم والأقارب الآخرون كالعم والعمة والابنة الأرملة. وهؤلاء يقيمون في نفس المسكن تحت رئاسة كبير العائلة، أسرة الإنجاب وهي إذا تزوج الابن وكون أسرة نووية جديدة تسمى عندئذ الأسرة الأولى أسرة الإنجاب، أسرة زوجية وتتكون من الأب والأم وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين، وأسرة الوصاية ويكون أعضاء الأسرة أوصياء على اسم الأسرة وأملأها ونسبها. (محوص، 2009، ص23).

أهمية الأسرة في التربية

الأسرة هي البوتقة التي يحدث فيها التفاعل العائلي، والعلاقات التي تتكون بين أعضاء الأسرة ويترتب عليها ان يؤثر كل فرد في الآخر، والطفل في هذا الجو العائلي تتكون شخصيته وعاداته واتجاهاته وميوله فيجب ان يشعر الطفل أنه مرغوب فيه ومحبوب في الأسرة، يعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات، يتعلم الطفل في الأسرة المبادئ الأولى التي يسير عليها في حياته، يكتسب مجموعه من العادات خاصة في الاكل والملبس والطعام وغيرها، يتعلم العقائد والافكار التي تسير به نحو الخير والحق (الحمد، 2003، ص 27-28).

عوامل التكامل الأسري

لكي تنجح الأسرة في قيامها بوظائفها لا بد من التكامل الأسري بين أفرادها كما يلي:

1. العامل البنائي للتكامل الأسري: ويقصد به وحدة الأسرة في كيانها وبنائها.
2. العامل العاطفي: يقصد به توفير صلات عاطفية تربط بين كل أطراف الحياة.
3. العامل الاقتصادي: يقوم التكامل من الناحية الاقتصادية للأسرة بتوفير الإشباع اللازم للحاجات التي يحتاجها الفرد مثل المسكن، الغذاء، الكساء، الخدمات الطبية الصحية (زهران، 1997، ص 34).

هذا ويمكن القول أن الأسرة نواة المجتمع وناقل ثقافته وهي أهم النظم الاجتماعية المؤثرة في حياة الطفل، وهي التي تتولى مسؤولية حماية الطفل وتحقيق حقوقه سواء التي شرعها الإسلام أو التي جاءت بها المواثيق الدولية وهي النظام المساند للنظم الاجتماعية الأخرى في ذلك.

عرض الدراسات السابقة

فيما يلي نستعرض عدد من الدراسات السابقة التي تناولت حقوق الطفل بالدراسة والتحليل:

دراسة (الخطيب، 2005): بعنوان حقوق الطفل في الإسلام في مرحلة الطفولة المبكرة بحث مقدم لندوة الطفولة المبكرة برعاية اللجنة الوطنية السعودية للطفولة بالقنفذ كلية المعلمين، هدفت الى التركيز على حقوق الطفل في الإسلام في مرحلة الطفولة المبكرة. اعتمدت على المنهج الاستقرائي وتم جمع المعلومات باستخدام استقراء الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والكتابات المختلفة المتعلقة بحقوق الطفل وتوصلت الى أن الإسلام اهتم بالطفل الميلاد وأن الإسلام سبق الأنظمة الحديثة بعشرات القرون في ضمان حقوق الطفل في مختلف مراحل العمرية وأن الإسلام قابل للتطبيق في كل مكان وزمان.

(دراسة عبد الغفار، 2013) بعنوان الاعلام ومعالجة قضايا حقوق الطفل بالدول العربية كجزء من مشروع كبير يهدف الى تأسيس مرصد اعلامي لحقوق الطفل العربي ويحتوي على ثلاث دراسات، هدفت الاولى الى دراسة أنماط تعرض الأطفال العرب لوسائل الاعلام وتقييمهم لمعالجة قضاياهم بها وهدفت الثانية الى دراسة تقييم البيئة المهنية للقائم بالاتصال في مجال اعلام الطفل، وهدفت الثالثة الى تقييم تناول الاعلام العربي لقضايا حقوق الطفل. اعتمدت على المنهج المسحي، أجريت الدراسة الأولى على مجتمع من المضامين الإعلامية الموجهة للكبار في التلفزيون والصحف كمرحلة أولى في عمل المرصد الإعلامي، أجريت الثانية على مجتمع يتكون من الأطفال في الفئة العمرية من 12-15 عاماً، اما الدراسة الثانية اجريت على مجتمع يتكون من محررين وكتاب الطفل في الصحف والمجلات العربية. وتم جمع المعلومات باستخدام الأسطوانات الممغنطة والتوثيق الورقي والالكتروني والمقابلة الشخصية وكانت الاداة الرئيسية هي تحليل المضمون الكمي والكيفي وصحيفة الاستقصاء وتم تحليل البيانات باستخدام الحاسب الألي وبرنامج SPSS، وتوصلت الى عدة نتائج أهمها: تمثل المضامين الاعلامية في بعض الاحيان انتهاكا لحقوق الطفل العربي وخاصة المضامين الاجنبية المستوردة التي تشجع الاطفال على العنف بأشكاله المختلفة، كما وحصلت المواد الصحفية المتعلقة بالطفل في صحف الدراسة على ابراز مناسب، سواء من حيث انواع العناوين وتوظيفها على الصفحات او فيما يتعلق بقدر الابراز على الصفحات نفسها داخل كل صحيفة.

دراسة(البراك،2018) بعنوان حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بالموثاق الدولية عالج هذا البحث جانباً من عناية الشريعة الإسلامية بالطفل المسلم، من حيث توضيح حقوقه التربوية، في ثلاثة محاور، متبعاً فيها المنهج الاستقرائي وكذلك المنهج التحليلي، فتقرر من خلال هذا البحث أن الشريعة الإسلامية راعت حقوق الطفل وحافظت عليها منذ المراحل الأولى من تكوينه وهو جنين في بطن أمه، وهكذا أولت الشريعة الإسلامية جميع أفراد الأسرة المسلمة العناية الكافية، حيث أرشدتهم على القيام بدورهم الفعال في تكوين الطفل ورعايته. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الشريعة الإسلامية قررت أن من أهم حقوق الطفل التي يجب مراعاتها اختيار الأم الصالحة له، قبل التفكير في إيجادها إلى هذه الحياة. وأضحت الشريعة الإسلامية أن من حقوق الطفل المسلم اختيار الاسم الطيب له، الذي ليس فيه شؤم ولا تزكية. كما أن الشريعة شددت على الاعتناء

بالطفل منذ مرحلة الولادة وما يتبع ذلك من رضاع وغيره من العناية التي يحتاجها الطفل وهو في هذه المرحلة حتى بلوغ الحولين.

دراسة(باويز،2019) بعنوان درجة وعي الأسرة السعودية بحقوق الطفل الثقافية في ضوء التحديات المعاصر هدفت الدراسة الكشف عن واقع درجة وعي الأسرة السعودية بحقوق الطفل الثقافية في ضوء التحديات المعاصرة، والوقوف على معوقات ذلك الوعي، ومن ثمّ تقديم تصور مقترح لرفع درجة وعي الأسرة السعودية بحقوق الطفل الثقافية وتحدياتها المعاصرة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. بلغت عينة الدراسة (710) ولي أمر من الأسر السعودية بأهم المدن الرئيسية بالمملكة العربية السعودية. من أبرز نتائج الدراسة إن حقوق الطفل الثقافية من الحقوق الملزمة في الشريعة الإسلامية، باعتبارها حقوقاً أساسية وليست كمالية، وذلك في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية بحفظ الضروريات الخمس، كما تمتاز حقوق الطفل الثقافية في الإسلام بأنها حقوق مطلقة، وتكاملية، وبنائية، وعالمية، كما تمتاز بالمرونة، والأصالة والمعاصرة، و أن من حقوق الطفل الثقافية حق الثقافة الإلكترونية، من خلال قاعدة فقه الأولويات تبعاً لتغير حاجات العصر، وأن درجة وعي الأسرة السعودية بحقوق الطفل الثقافية في ضوء التحديات المعاصرة جاءت بدرجة متوسطة. في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بتطوير المناهج وتضمينها كل ما يعزز وعي الأسرة السعودية بحقوق الطفل الثقافية وتحدياتها المعاصرة، إضافة إلى توجيه المؤتمرات والندوات والملتقيات العلمية والبحثية إلى الموضوعات المتعلقة بحقوق الطفل الثقافية.

دراسة (عبدالرازق، والسعدي،2019): بعنوان مبادئ حقوق الطفل في كتب اللغة العربية لمرحلة الصفوف الأولية في المملكة العربية السعودية، أعدت الباحثتان قائمة بمبادئ حقوق الطفل وتم تحليل الكتب وأوضحت النتائج أن المبادئ التي اختلت المراكز الثلاثة الأولى هي الحق في الانفتاح على العالم ومعرفة أهمية السلام والصداقة والإنسانية والحق في العيش مع الوالدين والحق في التعليم، والمبادئ التي احتلت المراكز الأخيرة هي الحق في بيئة نظيفة والحق في حرية الفكر والوجدان والدين ورعاية الدولة له والحق في الحماية من المخدرات.

دراسة (أبو عبا،2019) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر مجالات ومعايير حقوق الطفل في كتب التربية الأسرية بالمرحلة الابتدائية في المملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المحتوى.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مجالات ومعايير حقوق الطفل في كتب التربية الأسرية للصفوف الثلاثة الأخيرة بالمرحلة الابتدائية في المملكة العربية السعودية متوفرة بدرجة متوسطة، وذلك وفقاً لنتائج تحليل محتوى الكتب الثلاثة. كذلك هناك تباين في مدى تضمين مجالات حقوق الطفل في كتب التربية الأسرية للصفوف الثلاثة الأخيرة من المرحلة الابتدائية. فقد جاء المجال الرابع (الحقوق الصحية والبدنية) (في المرتبة الأولى لأكثر المجالات تضمناً في الكتب الثلاثة، وجاء المجال الثاني الحقوق الاجتماعية والثقافية) (في المرتبة الثانية، وجاء المجال الأول) (الحقوق الدينية) (في المرتبة الثالثة، وأخيراً جاء المجال الثالث) (الحقوق السياسية) (في المرتبة الرابعة والأخيرة. وأيضاً أظهرت

النتائج أن هناك تباين في مدى تضمن كتب التربية الأسرية للصفوف الثلاثة الأخيرة من المرحلة الابتدائية لمجالات حقوق الطفل.

دراسة (عارف، 2020): بعنوان المعوقات الاجتماعية والثقافية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية، هدفت الى معرفة المعوقات الاجتماعية والثقافية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية في مدينة الرياض، اعتمدت على المنهج الوصفي المسحي، أجريت على مجتمع يتكون من الآباء والأمهات من المراجعين لعيادات الاطفال وجمعية رعاية المعوقين، والمعلمين والمعلمات وأطباء الأطفال والإعلاميين من الصحفيين ومن مذيعي التلفزيون في مدينة الرياض. على عينة عشوائية بلغ حجمها 500 مفردة. وتم جمع المعلومات باستخدام الاستبانة وتم تحليل البيانات باستخدام النسب المئوية والمتوسطات، وتوصلت الى معرفة أفراد العينة بحقوق الطفل، وماهي هذه الحقوق، وأهم المعوقات المؤثرة في تطبيق الاتفاقية. ومن أهم النتائج المتعلقة بالمعوقات الاجتماعية والثقافية في تطبيق الاتفاقية: عدم معرفة الآباء والأمهات بحقوق أطفالهم يعتبر المعوق الرئيسي. كذلك المعوقات التي تواجه أسر الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم معرفة الأيوين بحقوق الطفل المعاق يأتي في المرتبة الأولى. كما أن معظم من المعلمين والمعلمات على أنه لا توجد أي إشارة إلى حقوق الطفل في المناهج الدراسية، وأشار أطباء الأطفال إلى أن أهم المعوقات التي تحول دون تمتع الأطفال بحقوقهم الصحية هي عدم وجود أنظمة في المستشفى تساعد على تقديم المساعدة للأطفال المعتمد علىهم بدنياً أو نفسياً أما المعوقات التي تواجه الصحفيين ومذيعي التلفزيون هي أولاً عدم اقتناع المسؤولين في الإعلام بأهمية قضايا الطفولة.

دراسة (القرشي، والفيافي، 2024م): بعنوان توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية، تهدف الى توظيف نظام حماية الطفل في الأسرة من وجهة نظر التربويين عن طريق المنهج الوصفي الذين بلغ عددهم 32 خبيراً تربوياً أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان واقع حماية الطفل في المملكة في مجال الأسرة يمكن تصنيفه انه ضعيف نسبياً نظراً لما حققته فقرات قياس الواقع من استجابة عالية من قبل الخبراء، ودلالاتها على وجود انتهاكات لحقوق الأطفال. وان توظيف نظام حماية الطفل يتضمن العديد من التحريات والمعوقات، وعليه يستوجب تحليلها وتطوير نظم حلول خاصة بها لتخطي هذه التحديات والتغلب عليها.

التعليق على الدراسات السابقة: من حيث الهدف هدفت الدراسات الى مناقشة حقوق الطفل والاتفاقيات الدولية، ومعرفة مدى تطبيق حقوق الطفل في المجتمع والحماية الدستورية. أما من حيث المنهج تنوعت الدراسات ما بين المنهج المستخدم المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الاستقرائي، اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الموضوع والمجالات التي تمت دراستها ومعظم النتائج التي توصلت إليها، كما استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تحديد منهج البحث ونته وتصميم أداة جمع المعلومات وتحليل النتائج. بالنظر للدراسات المذكورة من حيث النتائج نجد دراسة

(الخطيب، 2005) أكدت ان الإسلام قد سبق جميع المواثيق الدلية في الاهتمام بحقوق الطفل، ودراسة (عبد الغفار، 2013م) فقد ابرزت الدور الكبير للأعلام في معالجة حقوق الطفل بالدول العربية. أما دراسة (الباراك، 2018م) فقد اشارت لعناية الشريعة الإسلامية للطفل وحقوقه، ودراسة (باوزير، 2019م) أظهرت أن درجة وعي السرة السعودية بحقوق الطفل الثقافية بدرجة متوسطة. اما دراسة (عبد الرازق والسعدي، 2019م) فقد رتبت مبادئ اتفاقية حقوق الطفل وفقاً لتحليل كتب اللغة العربية للصفوف الأولية في المملكة العربية السعودية فعلى سبيل المثال احتل الحق في التعليم والحق في العيش مع الوالدين المرتبة الأولى، وجاءت حرية الفكر في المرتبة الأخيرة، وفي ذات السياق جاءت دراسة (أبو العباة، 2019م) بتحليل مجالات ومعايير حقوق الطفل في كتب التربية الأسرية بالمملكة العربية السعودية وأظهرت أنها متوفرة بدرجة متوسطة. كما نجد دراسة (عارف، 2020) جاءت بالمعوقات الاجتماعية والثقافية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل بالمملكة العربية السعودية؛ إذ أنها أظهرت أن المعوق الرئيسي هو عدم معرفة الوالدين بحقوق الطفل. أما دراسة (القرشي والفيافي، 2024م) اهتمت بوجهة نظر خبراء التربية في توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية الذين أفادوا انه يمكن ان يصنف في مجال الأسرة بأنه ضعيف.

الدراسة الميدانية

أولاً: منهجية البحث وإجراءاته

مجتمع البحث

تم تحديد مجتمع البحث من طالبات قسم الطفولة المبكرة بكلية التربية بالدوامي جامعة شقراء المسجلات للفصل الدراسي الأول للعام 1445هـ للفصول الفردية الأول والثالث والخامس والسابع ، نسبة لتخصصهن الذي يجعل منهن الشريحة المجتمعية المهمة بالأنظمة والمواثيق والتشريعات التي تكفل حقوق الطفل، لأن الطفل هو محور دراستهن، بالإضافة لأنهن على علم ودراية بمجتمع البحث، علاوة على دورهن المنوط بهن كطالبات جامعات يجب أن يساهمن في تحقيق أهداف الجامعة المجتمعية.

عينة البحث

تم إجراء البحث عن طريق العينة المساحية متعددة المراحل حيث تم اختيار المستويات الفردية الثلاثة ومن ثم تم اختيار طالبات المستوى السابع البالغ عددهن 217 طالبة والذي به عدد أربع مجموعات وتم الاختيار العشوائي لإحدى المجموعات وبلغ عدد الطالبات فيها 45 طالبة.

حدود البحث

الحدود الموضوعية: أقتصرت البحث على المعوقات الأسرية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية .

الحدود البشرية: أقتصرت البحث على طالبات قسم الطفولة المبكرة بكلية التربية بالدوامي جامعة شقراء.

الحدود المكانية: أقتصرت البحث على كلية التربية بالدوامي جامعة شقراء.

الحدود الزمانية: تم جمع البيانات خلال الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 1445هـ.

منهج البحث

استخدم المنهج الوصفي التحليلي. الذي يعد هو المنهج الملائم لطبيعة البحث وأهدافه لأنه يعمل على تحليل المعلومات واستخلاص دلالات، تفيد في الوقوف على المعوقات الأسرية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية .

أداة البحث

بالرجوع للخلفية النظرية والإنتاج الفكري الخاص بموضوع البحث وبالرجوع للدراسات السابقة ذات الصلة به تم تصميم الاستبيان من قبل الباحثة وتم عرضه على عدد من الأساتذة المتخصصين وتم بالفعل حذف وإضافة بعض البنود وتم توزيعه على العينة بصورته النهائية التي تشتمل على:
المحور الأول ويشمل المعلومات الأولية للعينة.

المحور الثاني ويشمل مدى وعي الأسرة السعودية باتفاقية حقوق الطفل.

المحور الثالث ويختص بتطبيق بعض بنود اتفاقية حقوق الطفل في الأسرة في السعودية وقد تم اختيار عدد 12 من الحقوق المدرجة فيها.

المحور الرابع ويتضمن المعوقات الأسرية لتطبيقها في السعودية.

المحور الخامس: التدابير التي يجب أن تتخذها السعودية مع الأسرة لتطبيق الاتفاقية.

ثانياً: خصائص العينة

المحور الأول المعلومات الأولية

جدول رقم (1): العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
24-20	43	96%
28-25	2	4%
المجموع	45	100%

نلاحظ من الجدول ان اغلب افراد العينة بنسبة 96% اعمارهن ما بين 24-21 سنة، بينما 4 % منهن اعمارهن ما بين 28-25 سنة.

جدول رقم (2): مكان السكن

مكان السكن	التكرار	النسبة المئوية
قرية	26	58%
مدينة	19	42%
المجموع	45	100%

نلاحظ مكان إقامة افراد العينة بنسبة 58 % في قرية، بينما 42 % منهن يقطن في مدينة

الدوامي

المحور الثاني: مدى وعي اتفاقية حقوق الطفل في الأسرة السعودية

ثالثاً: عرض نتائج البحث

الاجابة على تساؤلات البحث بالجدول التالية

1.المحور الثاني ويشمل مدى وعي الأسرة السعودية باتفاقية حقوق الطفل.

هل لديك فكرة عن اتفاقية حقوق الطفل؟

هل تعتقدين ان الأسرة السعودية تلم باتفاقية حقوق الطفل؟

هل تعتقدين ان الأطفال يحصلون على كل حقوقهم في الأسرة السعودية؟

هل هناك مراكز استشارية للأسرة حول حقوق الأطفال في المجتمع السعودي؟

هل هناك وجود لاتفاقية حقوق الطفل في المناهج التعليمية في المملكة العربية السعودية؟

هل هناك دور للإعلام في توعية الأسر باتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية؟

هل هناك دور للجهات المختصة بتوعية الأسر باتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية؟

هل هناك مراكز لرعاية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية؟

جدول رقم (3): معرفة أفراد العينة باتفاقية حقوق الطفل

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	42%
لحد ما	18	40%
لا	8	18%
المجموع	45	100%

نلاحظ من الجدول أن أقل من نصف العينة بنسبة 42% لديهم فكرة عن اتفاقية حقوق الطفل،

فيما 40% من العينة لديهم فكرة بسيطة عن اتفاقية حقوق الطفل بينما 18% منهم ليست لديهم أي فكرة عنها.

جدول رقم (4): استجابات أفراد العينة عن معرفة الأسرة السعودية لاتفاقية حقوق الطفل

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	27	60%
لحد ما	13	29%
لا	5	11%
المجموع	45	100%

نلاحظ من الجدول أن أكثر من نصف افراد العينة بنسبة 60% يعتقدن بأن الأسرة السعودية

تلم باتفاقية حقوق الطفل، بينما اتفق 11% منهم على أن الأسرة السعودية لا تلم باتفاقية حقوق الطفل، أما 29% أن الأسرة السعودية تلم بها إلى حد ما. وجاءت هذه النتيجة مختلفة مع دراسة (باوزير، 2019) التي أظهرت أن درجة وعي الأسرة السعودية بحقوق الطفل الثقافية درجة متوسطة.

جدول رقم (5): استجابات أفراد العينة حول حصول الأطفال على كل حقوقهم في الأسرة السعودية

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	24	53%
لحد ما	16	36%
لا	5	11%
المجموع	45	100%

نلاحظ من الجدول أن أكثر من نصف افراد العينة بنسبة 53% يعتقدون بأن الأطفال يحصلون على كل حقوقهم، بينما اتفق 11% منهم على أن الأطفال يحصلون على كل حقوقهم، فيما اتفق 36% على أن الأطفال يحصلون إلى حد ما على كل حقوقهم في المجتمع السعودي، جاءت هذه النتيجة مختلفة مع دراسة (القرشي، والفيحي، 2024) التي أظهرت أن واقع حماية الطفل في المملكة العربية السعودية ضعيف.

الجدول (6): استجابات أفراد العينة وجود مراكز استشارية للأسرة حول حقوق الأطفال في المجتمع السعودي

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	33	73%
لحد ما	10	22%
لا	2	5%
المجموع	45	100%

من الجدول أفاد أغلب افراد العينة بنسبة 73 % بوجود مراكز استشارية للأسرة، فيما اتفق 5% منهم على عدم وجود مراكز استشارية للأسرة، و22 % قالوا بوجود مراكز استشارية للأسرة إلى حد ما حول حقوق أطفالهم في السعودية.

جدول رقم (7): استجابات أفراد العينة عن وجود لاتفاقية حقوق الطفل في المناهج التعليمية في المملكة العربية السعودية

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	31	69%
لحد ما	9	20%
لا	5	11%
المجموع	45	100%

يظهر من الجدول أن أكثر من نصف افراد العينة بنسبة 69% اتفقن أن هناك وجود لاتفاقية حقوق الطفل في المناهج التعليمية فيما اتفق 20% منهم بوجود اتفاقية حقوق الطفل في المناهج التعليمية الى حد ما، بينما من يرن أنه ليست هناك وجود لاتفاقية حقوق الطفل في المناهج التعليمية في المملكة العربية السعودية فقط 11%. وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة (عبد الرازق، السعدي 2019) ودراسة (أبو عبا، 2019) في كونها أشارت إلى وجود حقوق الطفل بالمناهج التعليمية

في المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (8): استجابات أفراد العينة عن وجود دور للإعلام في توعية الأسر باتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	62 %
لحد ما	10	22 %
لا	7	16 %
المجموع	45	100 %

نلاحظ من الجدول أن أكثر من نصف العينة بنسبة 62 % يعتقدون بأن هناك دور للإعلام في توعية الأسر فيما يعتقد 22 % منهم هناك دور للإعلام في توعية الأسر لحد ما، بينما يعتقد 16 % فقط من العينة يرى أن ليست هناك دور للإعلام في توعية الأسر باتفاقية حقوق الطفل.

جدول رقم (9): استجابات أفراد العينة عن وجود دور للجهات المختصة بتوعية الأسر باتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	71 %
لحد ما	9	20 %
لا	4	9 %
المجموع	45	100 %

نلاحظ من الجدول أن أغلب أفراد العينة بنسبة 71 % أجابوا بنعم و20 % أفادوا بأنها توجد لحد ما، بينما 9 % فقط من أفراد العينة ذكروا بأن ليست هناك دور للجهات المختصة بتوعية الأسر باتفاقية حقوق الطفل.

جدول رقم (10): استجابات أفراد العينة عن وجود مراكز لرعاية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية

الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	37	82 %
لحد ما	5	11 %
لا	3	7 %
المجموع	45	100 %

من الجدول معظم أفراد العينة بنسبة 82 % أجابوا بنعم وأن 11 % أجابوا لحد ما بينما 7 % فقط أفادوا أن ليست هناك توافر مراكز رعاية لحقوق الطفل في السعودية.

المحور الثالث: تطبيق بعض بنود اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية
جدول رقم (11): استجابات أفراد العينة عن وجود تطبيق لبعض بنود اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية

م	الحقوق	نعم	لحد ما	لا	المجموع
أ	الصحة	38	7	0	45
		%84	%16	0	%100
ب	التغذية المناسبة	28	15	4	45
		%62	%33	%5	%100
ج	التعليم	38	7	0	45
		%84	%16	%0	%100
د	المساواة بين الأطفال	27	16	2	45
		%60	%36	%4	%100
هـ	توفير سبل الترفيه	32	12	1	45
		%71	%27	%2	%100
و	السماح بإبداء الرأي	27	15	3	45
		%60	%33	%7	%100
ز	حسن المعاملة والابتعاد عن العنف	31	11	3	45
		%69	%24	%7	%100
ح	عدم الدفع للعمل	22	15	8	45
		%49	%33	%18	%100
ط	الحماية من تعاطي المخدرات	43	2	0	45
		%96	%4	%0	%100
ي	احترام الخصوصية للطفل	28	14	3	45
		%62	%31	%7	%100
ك	الحصول على المعلومات وحق التساؤل	31	14	0	45
		%69	%31	%0	%100
ل	توفير التواصل للطفل مع الأبوين عند الانفصال	33	11	1	45
		%73	%25	%2	%100
م	توفير الرعاية للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة	37	8	0	45
		%82	%18	%0	%100

بالنظر للجدول أعلاه والخاص بمدى تحقيق وتطبيق بنود اتفاقية حقوق الطفل في السعودية نلاحظ الآتي: يتمتع الطفل بأعلى مستويات الصحة الممكنة والرعاية الطبية الجيدة وتوفير التغذية السليمة للأطفال، كما تقدم الحكومة السعودية برامج متعددة بدءاً من الرعاية الصحية الأولية حتى برامج التغذية في المدارس والتوعية بأهمية التغذية السليمة وكيفية تحقيقها، مع ذلك، قد يواجه بعض الأطفال تحديات فيما يتعلق بالتغذية والأمان الغذائي. يمكن أن يكون هناك اختلافات في مستوى الدخل والوصول إلى الموارد والوعي والثقافة ما يؤثر على توفير الغذاء بشكل مناسب.

في حق التعليم تلتزم السعودية بحق الأطفال في التعليم. وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، يُشدد على ضرورة توفير فرص التعليم الأساسي للأطفال دون تمييز وفقاً لمبادئ المساواة. فيما يخص بند المساواة شهدت السعودية السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في سياق حقوق الأطفال كما أن هناك اهتماماً متزايداً بتعزيز مشاركة الأطفال في القرارات المؤثرة على حياتهم. مع ذلك قد تظل هناك بعض التحديات والاختلافات في مجال المساواة الاجتماعية مثل الثقافة والتقاليد فتحسين مستوى المساواة يتطلب عادة جهوداً مستمرة وتوجيه اهتمام إضافي إلى مجالات الحياة التي قد تحتاج إلى تحسين.

في حق سبل الترفيه هناك جهود مستمرة لتحسين مجال الترفيه والثقافة، فتم تطوير مرافق الترفيه والتسلية في مختلف المدن السعودية، بما في ذلك مراكز التسلية والمنتزهات والأماكن الترفيهية. وتم العديد من الفعاليات الثقافية والترفيهية خصيصاً للأطفال، سواء كانت في المتنزهات أو المراكز التجارية بالإضافة إلى ذلك، هناك تركيز على تعزيز الثقافة والتعليم الفني للأطفال، فنلاحظ أن تلك الجهود تعكس الاهتمام المتزايد بتطوير بيئة ترفيهية تناسب احتياجات الأطفال وتساهم في تعزيز تجاربهم الإيجابية.

فيما يخص حرية التعبير شهدت السعودية تطورات في مجال تعزيزها من خلال مبادرات تهدف إلى تعزيز حقوق الفرد وحرية التعبير بما فيهم الأطفال.

فيما يخص العنف ضد الأطفال السلطات في السعودية تعمل على تعزيز حقوق الطفل وقد قامت باتخاذ خطوات لتعزيز الحقوق الأسرية وحقوق الطفل وتحسين ظروف حياتهم من خلال التشريعات وحملات التوعية، تسعى الحكومة السعودية إلى تحقيق بيئة آمنة وصحية للأطفال. يشمل ذلك جهود مكافحة جميع أشكال العنف ضد الأطفال سواء كان ذلك في الأسرة أو في المجتمع بشكل عام.

هذا فترى الباحثة أن هذا يتطلب جهوداً مستمرة وتعاوناً شاملاً من مختلف الجهات سواء كانت تعليمية أم مجتمعية أو سياسية.

لضمان عدم دفع الأطفال للعمل هناك جهود والتزامات في السعودية تجاه حقوق الطفل وفقاً للقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية. وهناك قوانين تحظر عمل الأطفال دون سن الـ 15 عاماً. وتهدف هذه القوانين إلى حماية حقوق الأطفال وضمان تلقيهم التعليم اللازم، وتوفير عدم مخاطر العمل في سن مبكرة.

فيما يخص حماية الطفل من المخدرات هناك جهود مستمرة في السعودية لحماية الأطفال من التعرض للمخدرات بحملات توعية مستمرة لتسليط الضوء على المخاطر الصحية والاجتماعية لتعاطيها.

فيما يخص احترام خصوصية الطفل تعتبر الأسرة السعودية حق الخصوصية وحماية الأطفال من أهم القضايا كما أن هناك قوانين تحظر التدخل غير المبرر في حياة الأطفال وتركز على التوعية بأهمية احترام خصوصية الأطفال وضرورة حمايتهم من خلال النشرات التثقيفية وورش العمل والحملات التوعية للأهل والمعلمون.

في حق الطفل في الحصول على المعلومات والتساؤل جزءاً من حقوقه الأساسية وهو مدرج ضمن العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تُشدد على حقوق الطفل. في السياق السعودي، يُحترم هذا الحق عبر التركيز على تشجيع الأطفال على الاستفسار والتعلم. فالأهل والمعلمون يلعبون دوراً هاماً في توفير المعلومات والتشجيع على التساؤل لدى الأطفال لتسهيل تبادل المعرفة والفهم. يعتبر حق الطفل في التواصل مع الأبوين عند الانفصال جزءاً من الحقوق التي تحظى بالاهتمام في السياق السعودي، في حالات الانفصال أو الطلاق، تحدد القوانين إجراءات التواصل بين الطفل ووالديه بشكل يحقق المصلحة الأفضل للطفل، مع مراعاة الظروف الفردية لكل عائلة.

في حق الرعاية المتكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة. تركز السعودية الجهود على تحسين حياتهم وتوفير الدعم والخدمات التي يحتاجونها وتشمل الرعاية الصحية والتعليم والدعم الاجتماعي والتأهيل، وتعزيز استقلاليته في مراكز الرعاية الصحية ومراكز التأهيل.

المحور الرابع: المعوقات الأسرية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية
جدول رقم (12): استجابات أفراد العينة عن المعوقات الأسرية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المملكة

العربية السعودية

م	المعوقات	نعم	لحد ما	لا	المجموع
أ	الظروف الاقتصادية	15	24	6	45
		33%	54%	13%	100%
ب	عدم التوعية بالاتفاقية	21	14	10	45
		47%	31%	22%	100%
ج	انشغال الأسرة	19	20	6	45
		42%	45%	13%	100%
د	العادات والتقاليد مثل تفضيل الذكور	20	19	6	45
		45%	42%	13%	100%
هـ	ضعف الحوار الأسري	20	18	7	45
		45%	40%	15%	100%
و	العنف والتشنئة السلطوية	16	15	14	45
		36%	33%	31%	100%
ز	كثرة الانجاب	21	16	8	45
		47%	36%	17%	100%
ح	كثرة المشكلات الأسرية	22	18	5	45
		49%	40%	11%	100%
ط	بعض معايير ثقافة الأسرة في تربية الطفل	20	22	3	45
		44%	49%	7%	100%

بالنظر للجدول أعلاه يمكن أن نفسر المعوقات الأسرية التي قد تؤثر على تطبيق اتفاقية حقوق الطفل كما يلي:

الوضع الاقتصادي للأسر يمكن أن يكون عاملاً يعوق تطبيق اتفاقية حقوق الطفل، فالأسر ذات الدخل المحدود قد تجد صعوبة في تلبية احتياجات أطفالها، كذلك تحديات العمل الطفولي التي في بعض الحالات قد يضطر بعض الأطفال إلى العمل في سن مبكرة مما يعتبر انتهاكاً لحقوقهم. بالإضافة إذا كانت الأسر تعاني من البطالة أن هذا يمكن أن يؤدي إلى قلة الموارد المالية لتلبية احتياجات الأطفال إضافة إلى التحديات المتعلقة بالإسكان مثل ارتفاع أسعار الإيجار وصعوبة الوصول إلى السكن المناسب وارتفاع معدلات التضخم يمكن أن يقلل من قدرة الأسر على تلبية احتياجات الأطفال فتحسين الوضع الاقتصادي للأسر يمكن أن يساهم في تطبيق اتفاقية حقوق الطفل ويشمل ذلك تعزيز فرص العمل وتقديم الدعم المالي للأسر ذات الدخل المحدود.

كما أن انعدام الوعي باتفاقية حقوق الطفل يمكن أن يكون عاملاً يعوق تطبيقها الذي قد يؤدي إلى عدم فهمهم للالتزامات والمسؤوليات والقوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق الطفل قد يقلل من التفاعل الفعال معها، حيث قد يتم تجاهل حقوق الطفل بسبب عدم الفهم الكافي. إضافة إلى أن قد يتسبب ذلك في فقدان الفرص لتحسين حياة الأطفال وضمان تلقيهم للحماية والرعاية اللازمة. وعدم مشاركة الأطفال في صنع القرار فيما يخص حياتهم وضعف الضغط الاجتماعي والسياسي لتحقيق التغيير وتحسين حقوق الطفل.

وترى الباحثة أن لتحسين التطبيق الفعال لاتفاقية حقوق الطفل لابد من نشر الوعي حولها كما يجب توجيه جهود التثقيف نحو الأسر والمدارس والمؤسسات لضمان فهم كامل لحقوق الطفل والالتزام بها. كذلك انشغال الأسرة بالالتزامات اليومية والعمل يمكن أن يؤدي إلى نقص في الوقت الذي يخصص للأطفال وصعوبة في تلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال في حق المشاركة في صنع القرارات نجد أن الأطفال قد لا يشعرون بأنهم مشاركون في صنع القرارات الخاصة بحياتهم إذا كانت الأسرة مشغولة بشكل دائم. كما قد يؤدي انشغال الأسرة إلى نقص في الرعاية العاطفية التي يحتاجها الأطفال لتطوير صحي وناجح. كما قد يكون هناك نقص في التواصل داخل الأسرة مما يجعل من الصعب على الأطفال التحدث عن احتياجاتهم ومشاكلهم. علاوة على أن الانشغال الزائد يمكن أن يؤثر على جودة التربية والتوجيه التي يحتاجها الأطفال. ويمكن القول إنه يمكن للأسر تحسين توازن الحياة بين الأسرة والعمل والتفرغ للأطفال والتواصل والمشاركة العائلية من خلال جدول زمني محدد للوقت العائلي، الأنشطة المشتركة والتحدث بانتظام حول تجارب اليوم والأحداث الهامة.

العادات والتقاليد قد تشكل تحدياً لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في السعودية، وذلك لأن بعض هذه العادات قد تتعارض مع مبادئ الاتفاقية. مثل الزواج في سن مبكرة وهذا يتعارض مع حق الطفل في النمو والتطور الطبيعي. كذلك التقاليد قد تؤدي إلى التمييز بين الجنسين في بعض المجالات مثل التعليم أو العمل، مما ينتهك حقوق الطفل الموجودة في الاتفاقية إضافة بعض الطرق التقليدية في التربية والتأديب قد تتعارض مع مبادئ الحماية من العنف والتعامل الإيجابي مع الأطفال. كما أن بعض القيم والتقاليد الدينية قد تفسر حقوق الطفل بطرق مختلفة وقد يحدث تعارض بين بعض الفهم الديني والمبادئ الواردة في اتفاقية حقوق الطفل.

ترى الباحثة يمكن تعزيز التوعية للأسر لفهم كيفية التوفيق بين التقاليد الثقافية وحقوق الطفل وتشجيع الحوار والتفاهم بين الأجيال لضمان احترام حقوق الطفل وتعزيز تطبيقها. فالحوار الأسري قد يكون عاملاً يعوق تطبيق اتفاقية حقوق الطفل في السعودية. لأنه يلعب دوراً مهماً في فهم احتياجات وحقوق الأطفال. فيمكن أن يؤثر ضعف الحوار الأسري على تطبيق حقوق الطفل في نقص التواصل بين أفراد الأسرة، مما يجعل من الصعب فهم احتياجات الأطفال وتطلعاتهم. ويجد الأطفال صعوبة في المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم اليومية. كما قد يكون عائقاً في نقل المعلومات حول حقوق الطفل والتزاماتها، كما يمكن أن يؤثر على تطورهم الاجتماعي والنفسي ويفتقر الأطفال إلى الدعم العاطفي الذي يحتاجونه، وهو أمر أساسي لتنشئة سليمة.

ترى الباحثة لتعزيز تطبيق اتفاقية حقوق الطفل يجب التوعية بأهمية الحوار الأسري، وتوفير دورات تدريبية للأهالي حول كيفية التواصل الفعال مع الأطفال، وتشجيع الحوار بين أفراد الأسرة. فالتنشئة الأسرية السلطوية يمكن أن تكون عاملاً يعوق تطبيق اتفاقية حقوق الطفل في السعودية. في بعض الأحيان، تتسم بعض الأسر بالهيكل السلطوي الذي يمكن أن يؤثر على القدرة على تحقيق حقوق الطفل. ففيها تأثير كبير في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأطفال دون مشاركتهم مما يتنافى مع مبدأ المشاركة الفعالة الذي ينص عليه اتفاقية حقوق الطفل. ويمكن أن يمارس الوالدين أو أحد أفراد الأسرة التحكم الكامل على حياة الطفل من دون مراعاة وحقوقهم فالتنشئة السلطوية قد ترتبط بقوانين وعقوبات صارمة تقلل التطور الشخصي والتفاعل الاجتماعي للأطفال مما قد يتعارض مع حقوق الطفل المدرجة في اتفاقية حقوق الطفل. فيمكن تشجيع نماذج التربية المبنية على المشاركة الفعالة للأطفال في اتخاذ القرارات وتحقيق توازن بين السلطة الأسرية واحترام حقوق الطفل فرديتهم. فإذا كانت المناهج التعليمية خالية تماماً من مواضيع تتعلق باتفاقية حقوق الطفل، فإن ذلك يمكن أن يكون عائقاً لتطبيق الاتفاقية فإذا لم يتم تضمين مفاهيم حقوق الطفل في المناهج التعليمية، قد ينتج عن ذلك نقص في وعي الأطفال حول حقوقهم، كما يمكن أن يقلل من مشاركة الطلاب في الحوار حول هذه القضايا وتفهمهم لها، وقد يكون لذلك تأثير سلبي على تشكيل قيم ومبادئ الأطفال.

ترى الباحثة لتعزيز تطبيق اتفاقية حقوق الطفل ضرورة تحديث المناهج التعليمية لتضمن معلومات حول حقوق الطفل يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تحقيق هذه الاتفاقية. وضعف دور وسائل الإعلام في التوعية باتفاقية حقوق الطفل قد يكون عاملاً يعوق تطبيقها فنقص فهم الجمهور وقلة التحفيز للحوار العام حول هذه القضايا المهمة، وضعف التوجيه والتربية الإعلامية بشأن حقوق الطفل يمكن أن يسهم في فقدانهم للوعي باتفاقية حقوق الطفل. ولتعزيز تطبيق اتفاقية حقوق الطفل، يمكن تعزيز دور وسائل الإعلام في نقل المعلومات بشكل دوري وشامل حول حقوق الطفل وقضاياهم. وذلك من خلال برامج تلفزيونية، ومقالات في الصحف، ووسائل التواصل الاجتماعي، والفعاليات العامة.

كثرة الإنجاب يمكن أن تشكل تحدياً لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في السعودية، مما يعوق تلبية احتياجات الأسرة والأطفال. كما يمكن أن يكون من الصعب توفير الرعاية الفردية والاهتمام الشخصي لكل فرد في الأسرة، مما يؤثر على جودة الحياة اليومية للأطفال. كما أن كثرة الإنجاب تمثل تحدياً لتوفير الرعاية الصحية اللازمة للأمهات والأطفال، وقد يؤدي ذلك إلى تأثير سلبي على حياة الأطفال، فيستوجب ذلك تعزيز التثقيف حول تنظيم الأسر وتحسين فرص التعليم والتشغيل، وتقديم دعم اجتماعي واقتصادي للأسر.

كثرة المشكلات الأسرية مثل العنف الأسري يمكن أن يكون عاملاً رئيسياً يؤثر على حقوق الطفل، حيث يمكن أن يعرضهم للخطر ويؤثر على صحتهم النفسية والجسدية، كذلك مشاكل الطلاق والانفصال قد تؤثر على حياة الأطفال بشكل كبير، كما أن الصعوبات في عملية التربية والتأديب ومشكلات الإدمان تشكل تحدياً لتطبيق الاتفاقية.

هناك بعض التحديات الثقافية مثل بعض القوانين والتشريعات القائمة في المملكة خاصة إذا كانت تتعارض مع بعض حقوق الطفل المنصوص عليها في الاتفاقية، ففكرة البنية الأسرية في المجتمع السعودي قد تؤدي إلى تحديات في تطبيق بعض حقوق الطفل، خاصة إذا تعارضت مع توجيهات الأسرة.

هذا فترى الباحثة فهم هذه التحديات يمكن أن يساعد في تصميم استراتيجيات فعالة لتعزيز وتطبيق اتفاقية حقوق الطفل مع مراعاة الثقافة والقيم المحلية.

المحور الخامس: التدابير التي يجب أن تتخذها السعودية مع الأسرة لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل
استجابات أفراد العينة عن التدابير التي يجب أن تتخذها السعودية مع الأسرة لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل

جاءت إفادات عينة البحث حول التدابير التي يجب أن تتخذها السعودية مع الأسرة لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل مثل تعزيز الفهم والالتزام بها مثل تنظيم حملات توعية حول اتفاقية حقوق الطفل، تكامل حقوق الطفل في التشريعات الوطنية، تعزيز مشاركة الأطفال في القرارات، ضمان توفير خدمات الأساسية للأطفال، اتخاذ إجراءات لمحاربة التمييز بين الجنسين والتمييز الاجتماعي، تطوير برامج تدريب المعلمين والأطباء والمسؤولين، دعم الأبحاث والدراسات حول قضايا حقوق الطفل، تعزيز مفهوم الشفافية في المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الطفل، تطوير آليات للبلاغ عن حالات انتهاك حقوق الطفل وضمان متابعتها، التعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع الدولي لتبادل الخبرات الناجحة في مجال حقوق الطفل.

تلخيص نتائج البحث

1. أكثر من ربع العينة بقليل ليست لديهن فكرة عن اتفاقية حقوق الطفل وأقل من ربع العينة يعتقدن أن الأسرة السعودية لا تلم باتفاقية حقوق الطفل، وأغلب العينة أفادوا أن هناك مراكز استشارية للأسرة ومراكز رعاية لحقوق الطفل حول حقوق الأطفال في السعودية.

2. أكثر من نصف العينة اتفقن إلى أن هناك وجود لاتفاقية حقوق الطفل في المناهج التعليمية في السعودية وللإعلام دور في توعية الأسر باتفاقية حقوق الطفل وهناك دور للجهات المختصة بتوعية الأسر بالاتفاقية.

3. أظهر البحث أن معظم أفراد العينة يروا أن حق الصحة والتعليم والحماية من تعاطي المخدرات وتوفير الرعاية المتكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة وحق توفير سبل الترفيه وتواصل الطفل مع الأبوين عند الانفصال مكفول بالنسبة للأطفال.

4. أكثر من نصف العينة يروا أنه يتحقق للأطفال حق التغذية المناسبة والمساواة والسماح بإبداء الرأي حسن المعاملة والابتعاد عن العنف واحترام الخصوصية للطفل والحصول على المعلومات وحق التساؤل

5. أظهر البحث أن أقل من نصف العينة يرى أن حق عدم الدفع للعمل مكفول بالنسبة للأطفال .
6. تمثلت المعوقات الاسرية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية في الظروف الاقتصادية، الجهل وعدم التوعية بالاتفاقية، انشغال الأسرة، العادات والتقاليد مثل تفضيل الذكور، ضعف الحوار الأسري، العنف والتشنج السلطوية، كثرة الانجاب، كثرة المشكلات الأسرية وبعض معايير ثقافة الأسرة في تربية الطفل.

ثانياً: التوصيات:

1. تشجيع الجهات المختصة على تنظيم حملات توعية الأسرة حول المعوقات التي تحول دون تطبيق حقوق الطفل بالكيفية المطلوبة.

2. تشجيع إجراء الدراسات الميدانية حول أنظمة حماية وتحقيق اتفاقية حقوق الطفل.

3. ضمان توفير الآليات القانونية والإجرائية لتنفيذ حقوق الطفل ومعاقبة أي انتهاكات.

4. توفير الدعم للأطفال الذين يعانون من الظروف الاقتصادية الصعبة والعائلات ذات الدخل المنخفض.

5. تشجيع مشاركة الأطفال في القرارات، وضمان أن يتم سماع آرائهم في المسائل ذات الصلة.

6. تعزيز التعاون الدولي لتبادل المعرفة والخبرات في مجال حقوق الطفل.

قائمة المراجع

1. أبو عبا، اثير إبراهيم. (2019م). حقوق الطفل في كتب التربية الأسرية لمرحلة الصفوف الأولية في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الفيوم، 11(1)، 253-327.
2. باوزير، سلوى أبوبكر محمد (2019). درجة وعي الأسرة السعودية بحقوق الطفل الثقافية في ضوء التحديات المعاصرة، مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1-302.
3. البراك، هدى أحمد. (2018م). حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بالموثيق الدولية، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الازهر-كلية الشريعة والقانون بطنطا، 3(33)، 866-892.
4. الجبوري، جابر داوود. (1998). الفلسفة التربوية (ط1). الموصل: دار الكتب للنشر والتوزيع.
5. الحسن، احسان محمد. (2005). النظرية الاجتماعية المتقدمة. الإسكندرية: دار الاوائل للنشر.
6. الحمد، أحمد. (2003). تربية الطفل في الاسلام. (ط1). عمان: دار النشر الدولي.
7. الخطيب، محمود بن إبراهيم. (2005). حقوق الطفل في الإسلام في مرحلة الطفولة المبكرة، بحث مقدم لندوة الطفولة المبكرة برعاية اللجنة الوطنية السعودية للطفولة بالقفزة كلية المعلمين.
8. خلف، امل. (2005). مدخل إلى رياض الأطفال. (ط1). القاهرة: عالم الكتب.
9. زهران، حامد. (1990). علم نفس النمو. الطفولة والمراهقة. (ط5). القاهرة: عالم الكتب.
10. زهران، حامد عبد السلام. (1997). الصحة النفسية والعلاج النفسي. (ط3). القاهرة: عالم الكتب.
11. سفران، عبد الله بن ناصر. (2003). المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتوظيف العمالة الوطنية في القطاع السعودي الخاص. (رسالة ماجستير منشورة). الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
12. سويد، محمد نور. (2000). التربية النبوية للطفل. (ط3) دمشق: دار ابن كثير.
13. السيد، سميرة أحمد. (1997). مصطلحات علم الاجتماع. الرياض: مكتبة الشقري.
14. السيد على شتا. (1997). نظرية علم الاجتماع. الاسكندرية: مكتبة الاشعاع الفنية.
15. السيد على شتا. (1997). نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع. (ط1). الاسكندرية: مكتبة الاشعاع الفنية.
16. طي، محمد. والاضاهر، سليم. (2004). حقوق الطفل في المسيحية والاسلام بالمقارنة مع اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل. (ط1). بيروت: المركز الكاثوليكي للإعلام

17. عارف، وئام محمد (2020). المعوقات الاجتماعية والثقافية لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين. (65)، 305-325.
18. عبد الرازق، نهى حمدان سعيد والسعدي، شيماء محمد عبد العزيز. (2019م). مبادئ حقوق الطفل في كتب اللغة العربية لمرحلة الصفوف الأولية في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية التربية جامعة بنها، 2(117)، 279-320.
19. عبد العظيم، احمد. (2001). الإشكالية المعاصرة في تربية الطفل المسلم. (ط1). الإسكندرية: دار الايمان للنشر والتوزيع.
20. العساف، صالح بن حمد. (2000). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. (ط1). الرياض: مكتبة العبيكان.
21. عفيفي، عبد الخالق محمد. (1993). الأسرة والطفولة-النظرية والتطبيق. القاهرة: مكتبة عين شمس.
22. القرشي، منى دهيس، الفيفي، سارة حسن جبران الحكمي. (2024). توظيف نظام حماية الطفل في المملكة العربية السعودية في الأسرة من وجهة نظر خبراء التربية. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية. المؤسسة العربية للتربية والآداب والعلوم(مصر). 8. (36)، 1-26.
23. لويحق، عبد الرحمن بن معلا. (2015). حقوق الطفل في الشريعة الاسلامية وتطبيقاتها في أنظمة المملكة العربية السعودية. (ط1). الرياض: الألوكة للنشر والتوزيع.
24. محوص، سهير احمد سعيد. (2009). علم الاجتماع الاسري. (ط3). سوريا: دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع.
25. الناشف، هدى محمود (2011). الأسرة وتربية الطفل. (ط2). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
26. الهمشري، محمد وعبد الجواد وفاء، ومحمد، علي. (1997). مشكلة الكذب في سلوك الأطفال. (ط1). الرياض: مكتبة العبيكان.
27. الوريكات، عابد عواد. (2008). نظريات علم الجريمة. عمان: دار الشروق.